اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية
بشأن مكافحة التبغ

كي تصبح طرفاً في بروتوكول القضاء على الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ

I. مقدمة:

بسبب العلاقة القانونية بين البروتوكول ومعاهدته "الأصل" (اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ)، يمكن لدولة[1] ما أن تصبح طرفاً في هذا البروتوكول فقط إذا كانت طرفاً في الاتفاقية. الأساس المنطقي هو العلاقة القانونية بين الاثنين التي تحدد أن تبنى أحكام البروتوكول على تلك التي للاتفاقية. عملية أن تصبح طرفاً بالبروتوكول هي نفسها كما بالنسبة للاتفاقية.

II. التوقيع:

كان البروتوكول مفتوحاً للتوقيع من 10 كانون الثاني/يناير 2013 حتى 9 كانون الثاني/يناير 2014. بحلول ذلك التاريخ، كان 54 طرفاً في اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ قد وقَّع على البروتوكول. التوقيع هو الخطوة الأولى في عملية أن تصبح طرفاً، والخطوة الثانية هي التصديق أو القبول أو الموافقة. يسمح التوقيع للدولة أن تُعَبِّر رسمياً عن دعمها للبروتوكول، في حين يُسمح لها بإجراء الاستعدادات اللازمة محلياً قبل الموافقة على الالتزام به.
منذ 10 كانون الثاني/ يناير 2014، لم يعد من الممكن التوقيع على البروتوكول.

III. كي تصبح طرفاً إذا كان قد تم توقيع البروتوكول: التصديق (القبول، الموافقة)

يُوضع أي طرف في WHOFCTC وقَّع على البروتوكول بحلول 9 كانون الثاني/ يناير 2014 للتصديق أو القبول أو الموافقة عليه، وبذلك يصبح طرفاً في البروتوكول. من الناحية العملية، يمكن اعتبار القبول والموافقة أساساً مرادفين للتصديق، ولهما نفس الأثر القانوني[2]. تتم العملية القانونية التي يُشار إليها بالتصديق على مستويين، يتم الخلط بينهما كثيراً لأن نفس المصطلح "التصديق" يستخدم لكليهما بشكل متكرر. في الممارسة العملية، من المهم جداً التمييز بينهما.

التصديق "المحلي" هو العملية التي من خلالها تستعد سلطات دولة ما من أجل التصديق الدولي. هذه العملية المحلية يحددها الدستور والتشريعات الوطنية للدولة، وبالتالي ***تكون مختلفة بالنسبة لكل دولة***. تتطلب معظم النظم القانونية الوطنية موافقة رسمية على معاهدة دولية ما من قبل سلطة سياسية رفيعة المستوى، على سبيل المثال البرلمان الوطني. تبعاً للنظام القانوني للدولة، قد تشمل العملية المحلية أن تكون كل التشريعات الوطنية اللازمة لتنفيذ البروتوكول قد سُنَّت قبل التصديق. يجب أن تكتمل العملية المحلية قبل المضي قدماً نحو التصديق الدولي.

---

[1] عندما تتم الإشارة إلى مصطلح "دولة"، فإن هذه الوثيقة تشير بشكل مكافئ إلى منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي، حيث يكون ملائماً.
[2] "التأكيد الرسمي" هو الإجراء الذي من خلاله تصبح منظمة تكامل اقتصادي إقليمي (مثل الاتحاد الأوروبي) طرفاً في البروتوكول.

يتلو التصديقُ "الدولي" التصديقَ "المحلي". إنه يمثل تعهداً رسمياً من قبل الدولة أمام المجتمع الدولي بالالتزام بالبروتوكول. إنه يَتَّبع إجراءً مُحَدَّداً دولياً، وبالتالي ***يكون نفسه بالنسبة لجميع الدول***. يتم التعبير عن التعهد بالالتزام من خلال صك التصديق أو القبول أو الموافقة، والذي يتألف عادة من وثيقة من صفحة واحدة.

يجب أن يُوقَّع (ختم الدولة ليس ضرورياً) الصك من قبل رئيس الدولة أو رئيس الحكومة أو وزير الشؤون الخارجية. علاوة على ذلك، يحتاج الصك للإرسال بالبريد أو التسليم باليد إلى وديع (الجهة المودع لديها) البروتوكول، قسم المعاهدات بالأمانة العامة للأمم المتحدة في نيويورك. المرفق هو نموذج صك للنظر فيه. إن تاريخ استلام صك التصديق أو القبول أو الموافقة من قبل قسم المعاهدات للأمم المتحدة هو التاريخ الرسمي للإيداع. من أجل حالة التصديق على البروتوكول يرجى الاطلاع على:
http://who.int/fctc/protocol/ratification/en/

من أجل أن يتسنى لقسم المعاهدات في الأمم المتحدة القيام بالعمل الفوري، من المنصوح به توفير ترجمة للاطلاع غير رسمية باللغة الإنجليزية أو الفرنسية لصك التصديق. إذا لم يتم سليم صك التصديق أو القبول أو الموافقة باليد، يُقترح أن يقوم ممثل البعثة الدائمة للدولة في نيويورك بالاتصال بقسم المعاهدات في الأمم المتحدة من أجل المتابعة والاستفسار عن استلامه.
(هاتف: 5047-963 (212) 1+ ، فاكس: 3693-963 (212) 1+).

VI. كي تصبح طرفاً إذا لم يتم توقيع البروتوكول: الانضمام

إذا لم توقع دولة ما على البروتوكول بحلول 9 كانون الثاني/يناير 2014، فإنه يمكن أن تصبح طرفاً عن طريق الانضمام. الانضمام له الأثر القانوني نفسه الذي للتصديق أو القبول أو الموافقة. لكن، خلافاً للتصديق، الذي يجب أن يسبقه توقيع لإنشاء التزامات ملزمة بموجب القانون الدولي، لا يتطلب الانضمام سوى خطوة واحدة، وهي بالتحديد، إيداع صك الانضمام لدى قسم المعاهدات في الأمم المتحدة.

فيما يلي أمثلة لسيناريوهات تبين متى يمكن لدولة ما أن تقرر الانضمام إلى البروتوكول:
1) دولة لم تشارك بالمباحثات بشأن البروتوكول ترغب في أن تصبح طرفاً بعد بضع سنوات من إغلاق باب التوقيع على البروتوكول؛ 2) دولة تصبح مستقلة بعد بضع سنوات من إغلاق باب التوقيع على البروتوكول؛ و3) استقطاب كبير في العملية السياسية للدولة يحول دون السماح لها بالتوقيع في حدود الإطار الزمني المحدد؛ مع كوكبة سياسية مختلفة بعد بضع سنوات، يصبح الانضمام ممكناً.

V. بدء النفاذ:

سيدخل البروتوكول حيز النفاذ في اليوم 90 بعد تاريخ إيداع الصك الـ 40 من صكوك التصديق أو القبول أو الموافقة أو التأكيد الرسمي أو الانضمام[3]. إذا كان البروتوكول ساري المفعول فعلياً في الوقت الذي تقوم فيه دولة ما بتسليم صك التصديق (أو القبول أو الموافقة) أو صك انضمامها، فإن البروتوكول سيدخل حيز النفاذ بالنسبة لتلك الدولة بعد 90 يوماً من استلام الصك من قبل قسم المعاهدات. على الرغم من أن أربعين تصديقاً هو الحد الأدنى اللازمة لبدء نفاذ البروتوكول، فإنه من منظور الصحة العمومية، الهدف هو الحصول على أكبر عدد ممكن من الأطراف لمنح الأثر الأكبر للبروتوكول.

[3] المادة 45 من البروتوكول.